

اتفاقية الذخائر العنقودية

استُهلّت العملية التي أدت إلى اعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية استجابة لإطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ("اتفاقية الأسلحة التقليدية")، التي اعتمدت في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1980، وُفّدت العملية بالتوازي مع ذلك الإطار. واعتمد في وقت لاحق بروتوكول متعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب ملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية ("البروتوكول الخامس") في اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية يومي 27 و 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 (تقرير اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية، CCW/MSP/2003/3). وتضمن البروتوكول الخامس التزامات بشأن اتخاذ تدابير تصحيحية متعلقة بالمتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك إزالة المعدات غير المنفجرة مثل الذخائر العنقودية المخلفة بعد انتهاء نزاع من النزاعات. ومع ذلك، لم يقيد البروتوكول الخامس صنع الذخائر العنقودية أو استخدامها.

وفي المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة التقليدية، المعقود في الفترة من 7 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، حث الأمين العام للأمم المتحدة الدول الأطراف على وضع قواعد بهدف تحقيق خفض فوري وإزالة دائمة لأثار الذخائر العنقودية على الجانب الإنساني والصعيد الاقتصادي (CCW/CONF.III/SR.1). ورغم النداءات الصادرة عن بعض الدول الأطراف لبدء ولاية خاصة للتفاوض على صك ملزم قانوناً يتناول الشواغل الإنسانية التي تثيرها الذخائر العنقودية (CCW/CONF.III/WP.1)، لم يُتفق على أي ولاية من هذا القبيل خلال المؤتمر الاستعراضي. وبدلاً من ذلك، قررت الدول الأطراف عقد اجتماع للخبراء الحكوميين بين الدورتين، على وجه الاستعجال، لمواصلة النظر في تطبيق وتنفيذ أحكام القانون الإنساني الدولي الحالية على الذخائر العنقودية (الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثالث، CCW/CONF.III/11(Part II)). ولأحظت النرويج أن الدول الأطراف عجزت عن إيجاد طريقة فعالة لمعالجة آثار استخدام الذخائر العنقودية على البشر، فأعلنت في اليوم الأخير من المؤتمر الاستعراضي أنها قررت تنظيم مؤتمر دولي لبدء عملية، خارج إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، تسعى إلى فرض حظر دولي على الذخائر العنقودية التي تسفر عن نتائج غير مقبولة تمس البشر (CCW/CONF.III/SR.9).

وكان المؤتمر المعني بالذخائر العنقودية المعقود في أوسلو يومي 22 و 23 شباط/فبراير 2007 هو الأول في سلسلة من المؤتمرات الدبلوماسية التي عقدت بهدف وضع صك ملزم قانوناً بشأن الذخائر العنقودية. وقاد هذه السلسلة من المؤتمرات، التي أصبحت تعرف باسم "عملية أوسلو"، المجموعة الأساسية من الدول المتكونة من النرويج والنمسا وأيرلندا والمكسيك ونيوزيلندا وبيرو، وكذلك الكرسي الرسولي. وشاركت وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية أيضاً عن كثب في هذه العملية. ودعت النرويج الدول التي أبدت استعدادها لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن الذخائر العنقودية للمشاركة في مؤتمر أوسلو (انظر رسالة الدعوة). وعممت النرويج ورقة معلومات أساسية قبل عقد مؤتمر أوسلو. ومن خلال إعلان أوسلو الذي انبثق عن المؤتمر واعتمد في 23 شباط/فبراير 2007، التزمت 46 دولة بإبرام صك دولي ملزم قانوناً بحلول نهاية عام 2008 لحظر استخدام وإنتاج ونقل وتخزين الذخائر العنقودية التي تسبب ضرراً غير مقبول للمدنيين، وبوضع إطار لإعادة التأهيل، وتطهير المناطق الملوثة، والتوعية بالمخاطر وتدمير المخزون من الذخائر العنقودية المحظورة. والتزمت الدول الموقعة أيضاً بعقد اجتماعات أخرى في ليما وفيينا ودبلن.

وفي أعقاب مؤتمر أوسلو عُقد المنتدى الإقليمي لجنوب شرق آسيا بشأن الذخائر العنقودية في بنوم بنه في 15 آذار/مارس 2007. وجاء هذا المنتدى في طليعة عدد من

الاجتماعات الإقليمية الرامية إلى حشد الدعم لعملية أوصلو، بما في ذلك المؤتمرات التالية: مؤتمر سان خوسيه الإقليمي بشأن الذخائر العنقودية، المعقود في سان خوسيه يومي 4 و 5 أيلول/سبتمبر 2007؛ ومؤتمر الدول المتضررة من الذخائر العنقودية، المعقود في بلغراد يومي 3 و 4 تشرين الأول/أكتوبر 2007؛ والمؤتمر الإقليمي الأوروبي بشأن الذخائر العنقودية، المعقود في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر 2007؛ ومؤتمر ليفنغستون بشأن الذخائر العنقودية المعقود في ليفنغستون، في زامبيا، يومي 31 آذار/مارس و 1 نيسان/أبريل 2008؛ ومؤتمر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الذخائر العنقودية المعقود في مكسيكو سيتي، يومي 16 و 17 نيسان/أبريل 2008 (انظر الوثيقة الختامية لمؤتمر دبلن الدبلوماسي، CCM/78).

وَعُدَّ المؤتمر الدبلوماسي الدولي الثاني لعملية أوصلو في ليما في الفترة من 23 إلى 25 أيار/مايو 2007. وأعدت المجموعة الأساسية نص مشروع صك بشأن الذخائر العنقودية وعمته مسبقاً على الدول المشاركة البالغ عددها 67 دولة، بوصفه "نصاً معروضاً للمناقشة".

وَعُدَّ المؤتمر الدبلوماسي الدولي الثالث في فيينا في الفترة من 5 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر 2007، بمشاركة 138 دولة. وعمت المجموعة الأساسية مشروع صك منقح قبل انعقاد المؤتمر كأساس للمناقشة (نص فيينا المعروض للمناقشة).

وَعُدَّ المؤتمر الدبلوماسي الدولي الرابع في ولبينغتون، في الفترة من 18 إلى 22 شباط/فبراير 2008. وأعدت المجموعة الأساسية، أخذاً بعين الاعتبار المناقشات التي دارت في مؤتمر فيينا، نصاً منقحاً يشار إليه حالياً باسم مشروع "اتفاقية الذخائر العنقودية" المؤرخ 21 كانون الثاني/يناير 2008، وطُرح للمناقشة في إطار التحضير لمؤتمر ولبينغتون (CCM/3). ولم يطرأ على نص مشروع الاتفاقية أي تغيير خلال مؤتمر ولبينغتون، وجمعت مقترحات التعديلات في وثيقة مستقلة هي "موجز المقترحات المقدمة من الوفود في مؤتمر ولبينغتون، الإضافة 1". وأسفر هذا المؤتمر عن اعتماد 82 دولة لإعلان ولبينغتون الذي التزمت فيه بعقد مؤتمر دبلوماسي في دبلن للتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً لحظر الذخائر العنقودية التي تسبب ضرراً غير مقبول للمدنيين واعتماد ذلك الصك. وتضمن إعلان ولبينغتون أيضاً الاتفاق على إحالة نص مشروع اتفاقية الذخائر العنقودية بوصفه الاقتراح الأساسي المعروض على النظر في مؤتمر دبلن الدبلوماسي، مشفوعاً بموجز المقترحات الإضافية.

وَعُدَّ المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية في دبلن في الفترة من 19 إلى 30 أيار/مايو 2008. ونص النظام الداخلي الذي أعد مشروعه في مؤتمر ولبينغتون واعتمد في الجلسة العامة الأولى لمؤتمر دبلن على أنه لا يحق إلا للدول التي انضمت إلى إعلان ولبينغتون أن تشارك في مؤتمر دبلن (CCM/52). وبالإضافة إلى الدول المشاركة البالغ عددها 107، حضرت مؤتمر دبلن وفود مراقبة من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، وتحالف الذخائر العنقودية وغيرها من المنظمات غير الحكومية والدول المراقبة (انظر قائمة المندوبين، CCM/INF/1). وفي 28 أيار/مايو 2008، اتفق المشاركون على اعتماد نص مشروع الاتفاقية الموحد الذي تقدم به رئيس المؤتمر في نفس اليوم (CCM/PT.15). وفي 30 أيار/مايو 2008، اعتمدت بالتركية جميع الدول المشاركة في مؤتمر دبلن، وعددها 107 دول، اتفاقية الذخائر العنقودية لعام 2008 (CCM/77).

وفي رسالة مؤرخة 13 تشرين الأول/أكتوبر 2008، أحالت أيرلندا الوثيقة الختامية للمؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية إلى رئيس اللجنة الأولى للجمعية العامة لتعميمها على اللجنة الأولى (A/C.1/63/5). ونظرت اللجنة الأولى في الوثيقة في إطار البند المعنون "نزع السلاح العام الكامل"، خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة في عام 2008. وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر 2008، عرضت أيرلندا، باسم أعضاء المجموعة

الأساسية، مشروع قرار بعنوان "اتفاقية الذخائر العنقودية" على اللجنة الأولى (A/C.1/63/L.56). واعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار دون تعديل (تقرير اللجنة الأولى المقدم إلى الجمعية العامة، A/63/389). وفي 2 كانون الأول/ديسمبر 2008، اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت القرار 71/63 الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم المساعدة الضرورية وأن يوفر ما قد يلزم من خدمات للاضطلاع بالمهام الموكلة إليه بموجب اتفاقية الذخائر العنقودية.

واختتمت عملية أوصلو بمؤتمر توقيع اتفاقية الذخائر العنقودية المعقود في أوصلو، في النرويج، يومي 3 و 4 كانون الأول/ديسمبر 2008، الذي وقعت خلاله 94 دولة اتفاقية الذخائر العنقودية. وبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في 1 آب/أغسطس 2010، في اليوم الأول من الشهر السادس بعد إيداع الصك الثلاثين من صكوك التصديق وفقاً للمادة 17 من الاتفاقية.